لماذا انتظر الدبيبة ضغوط واشنطن للإفراج عن رواتب الجيش الليبي؟

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

هل كان على رئيس الحكومة الليبية أن ينتظر ضغطا أميركيا حتى يأذن بالإفراج عن رواتب منتسبي الجيش؟ السؤال لا يحتاج إلى جهد كبير للإجابة عنه، ولاسيما أن هذه القضية كادت أن تعصف بخارطة طريق الحل السياسي، وتعيد البلاد إلى المربع الأول من الفوضى.

بدأت القصة عندما طلبت وزارة المالية في طرابلس من القيادة العامة في بنغازي قاعدة بيانات كل العسكريين الذين يتوجب عليها دفع رواتبهم، لكن الرد كان سلبيا لعدد من الأسباب منها ما هو أمني، فالكثير من الضباط وضباط الصف والجنود ينتمون إلى أسر تقيم في مناطق لا تزال خاضعة لسلطة الميليشيات، ومنها ما يتعلق بخلاف حاد حول حقيبة الدفاع وتعيين وزير محايد على رأسها عوضا عن المهندس عبدالحميد الدبيبة الذي لا يزال متمسكا بإدارتها إلى جانب رئاسته للحكومة، وكذلك اعتقاد قيادة الجيش بأن السلطة الحالية في طرابلس تكنّ لها العداء، وترفض الدخول معها في حوار مباشر، وتسعى لتأجيل أهم بند في الاتفاق العسكري الذي يكون في الثالث والعشرين من أكتوبر الحالي قد مرّ عام على إبرامه في جنيف، وهو المتعلق بتوحيد المؤسسة العسكرية، والذي لا بد أن تسبقه خطوات جدية في اتجاه حل الميليشيات وإجلاء المقاتلين الأجانب من نظاميين ومرتزقة.

قد يكون من اللافت أن حكومة الدبيبة قررت في هذه الفترة بالذات الامتناع عن صرف رواتب منتسبي الجيش التي كانت تصل لأصحابها حتى أثناء المواجهات العسكرية السابقة، لكن الأمر يصبح مفهوما عندما نعلم أن أحد أسباب رفض البرلمان التصديق على ميزانية العام الجاري هو تعمد الحكومة عدم تضمينها بندا خاصا بمصاريف القيادة العامة، ومحاولة تجاوز ذلك لاحقا بمبالغ زهيدة فيما تصرف المبالغ الضخمة على الميليشيات.

تم صرف رواتب ثلاثة متأخرة لأفراد الجيش بضغط أميركي مباشر، فواشنطن لم تلتزم الصمت أمام تصرفات الدبيبة، ودعته إلى أن يحل المشكلة بسرعة، وهي تعرف أن أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة لقيادة الجيش رفضوا التوقيع على اتفاق جنيف الجمعة الماضي، وأنهم قد يرفضون التوقيع على أي مخرجات جديدة في اجتماع لندن، وأبلغوا موقفهم هذا إلى المبعوث الأممي يان كوبيش الذي أبلغ بدوره الأمم المتحدة، كما أعلم السفير الأميركي بالموضوع ليتدخل بقوة لفض النزاع قبل أن يتطور إلى ما لا يحمد عقباه.

ثروة ليبيا ليست ملكا لأي كان مهما كان موقعه وإنما هي لكل الليبيين وأي محاولة لاستغلالها في الضغط على هذا الطرف أو ذاك أو شراء الضمائر واعتماد دبلوماسية الصفقات لن تحقق أهدافها

خلال الأيام الماضية شهدت منطقة شرق ليبيا حراكا قبليا لدعم الجيش في مواجهة الحكومة، كما أصدر عدد من النواب بيانا نددوا فيه بإيقاف رواتب الجيش، ودعت لجنة الأمن والدفاع بمجلس النواب إلى الرد على الموقف الحكومي بمنع إنتاج وتصدير النفط من لتجاوز النزاع، وطلب من الدبيبة أن يأذن بصرف رواتب الجيش والأجهزة الأمنية. وهناك من الدول من بات يشعر بالخوف من أن يتم وقف تصدير النفط الليبي ولاسيما في ظل ارتفاع أسعار الطاقة، وهذا كله لأن هناك وجهة نظر في كواليس الحكم في طرابلس يعتقد أصحابها أنهم أمسكوا بخيوط اللعبة، وأنهم يمتلكون القدرة على إقصاء من يعتبرونه عدوهم اللدود في المنطقة الشرقية وهو خليفة حفتر، رغم أنه يحظى باعتراف دولي، ويُنظر إليه كلاعب رئيسي في المشهد السياسي والعسكري والأمني بالبلاد.

يتصرّف الدبيبة وكأن عيون القوم نائمة من حوله، ويدير شبكة من الأقارب وشركاء المصالح المحيطين به، ويصدر القرارات المالية بمباركة من حليفه محافظ مصرف ليبيا المركزي الصدّيق الكبير، ويخوض معركة يومية من أجل تلميع صورته، وبهدف الرفع من مستوى شعبيته بين الشباب والنساء والمتقاعدين وغيرهم، ويعقد الصفقات حيثما حل بين العواصم، ويصرف خلال أشهر قليلة 48 مليار دينار، أي حوالي 10 مليارات دولار أميركي، يخصص منها مليار دولار فقط لإقليم برقة، ومع ذلك لا يصرف المبلغ، ويجمّد رواتب الجيش الحارس لمنابع الثروة التي يتصرّف في إيراداتها، ويتجه لعقد قمتين للنفط في دالاس الأميركية وطرابلس دون أن يقرأ الواقع كما هو على الأرض باعتبار أنه لا يستطيع التصرّف بذلك الشكل ولا عقد الصفقات ولا إرسال الوعود إلا في حالة توحيد البلاد فعليا، وتأكده من أنه يبسط نفوذه حكومته الفعلي على مصادر الطاقة، وأن شبح الانقسام قد ذهب إلى المناطق الخاضعة للقوات المسلحة التي يتزعمها المشير خليفة حفتر، في إشارة إلى مناطق الهلال النفطي والواحات والجنوب الغربي التي تعتبر المصادر الرئيسية للثروة النفطية في البلاد، ثم جاء اجتماع ممثلي برقة في الحكومة من وزراء ووكلاء وزارات برئاسة نائب رئيس الحكومة عن المنطقة الشرقية حسين القطراني، والذي تم خلاله فضح مستويات الصراع بين الطرفين، والتي باتت تهدد بعودة الانقسام، بل إن هناك من بات يدعو علنا إلى الرجوع إلى ما قبل حكومة الدبيبة باستعادة مؤسسات الحكومة المؤقتة التي كان يرأسها عبدالله الثني من سبتمبر 2014 حتى مارس 2021.

اتصل مسؤولو شرق ليبيا بالفاعلين الأساسيين الدوليين في الأزمة الداخلية لبلادهم كالأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وقدموا الكثير من المستندات التي تؤكد صحة موقفهم، وطالبوا بتكليف مراقبين دوليين لمراقبة أداء الحكومة، وهو ما جعل السفير الأميركي والمبعوث الخاص لبلاده إلى ليبيا ريتشارد نورلاند يتدخل في محاولة غير رجعة، وأن الجميع متفق على دخول مرحلة جديدة أساسها التوحيد الكامل لجميع المؤسسات.

يحتاج المهندس الدبيبة إلى فهم جملة من الحقائق التي تبدو غائبة عليه، ومنها أنه يخضع إلى رقابة دولية دائمة ومستمرة، وأنه يحظى باعتراف أممي ودولي ويعتبر جزءا أصيلا من أي حل مستدام للأزمة، وأن من ينكرون هذه الحقيقة هم أمراء الحرب وقادة الميليشيات والإخوان والحليفان التركي والقطري ومن يدور في فلكهما في المنطقة، لذلك فإن الضغط الأميركي جاء بالأساس من منطلق الاعتراف بدور الجيش لا في محاربة الإرهاب فقط وإنما كذلك في تأمين منابع الثروة والحدود والحل السياسي، واللجنة العسكرية المشتركة التي يعترف كل العالم بدورها الإيجابي هي مكونة من وفدي قيادة الجيش والمجلس الرئاسي.

إن ثروة ليبيا ليست ملكا لأي كان مهما كان موقعه وإنما هي لكل الليبيين، وأي محاولة لاستغلالها في الضغط على هذا الطرف أو ذاك أو لشراء الضمائر وتلميع الصورة واعتماد دبلوماسية الصفقات لن تحقق أهدافها، ويفترض بالجميع أن يقتنعوا بأن جبر الخواطر وتهدئة النفوس وإعطاء كل ذي حق حقه دون مساومات يمكن أن يحقق ما عجزت عنه كل الأساليب الأخرى، أما السيد الدبيبة، فإنه لم يكن بحاجة إلى ضغط أميركي ليصرف رواتب العسكريين، وإنما كان عليه فقط أن يتعامل مع الواقع كما هو، وأن يتعامل مع خارطة ليبيا ككل ودون تجزئة توافق أهواء البعض ممن يسيطرون على مراكز القرار في طرابلس.

روسيا لا تستطيع إنقاذ الاقتصاد السوري المتهالك.. وليست مهتمة بذلك

نيل هاور
محلل أمني كندي
مقيم جورجيا

تم دفع قضية الحرب الأهلية السورية إلى هامش الاهتمام الدولي. فقد أفسحت الهجمات العسكرية واسعة النطاق في السنوات الماضية الطريق أمام ركود الجبهات والانهيار البطيء الذي نادرًا ما يتصدر عناوين الأخبار العالمية. ولكن بالنسبة إلى الشعب السوري فمعاناته لم تنته بعد. فالذين بقوا في المناطق الخاضعة لسيطرة بشار الأسد يعانون الأمرين، وحلفاء سوريا، روسيا على وجه الخصوص، ليس لديهم أي اهتمام بتحسين حالة الشعب السوري.

وكشف تقرير حديث للباحثة إليزابيث تسوركوف عن مدى قسوة الواقع الجديد. فالعملة السورية المتصدعة تساوي الآن أقل من 2 في المئة من قيمتها قبل الحرب، وتسعون في المئة من السوريين يقعون تحت خط الفقر. كما يبلغ متوسط راتب موظف القطاع العام الآن حوالي 15 دولارًا، أي ما يكفي لإطعامه لمدة ثلاثة أيام فقط حسب الأسعار الرسمية. ويعاني أكثر من 60 في المئة من السوريين من انعدام الأمن الغذائي ولا يعرفون من أين ستأتي وجبتهم التالية. ولا تلوح في الأفق نهاية للأزمة الاقتصادية، حيث إنها تتعمق كل شهر تقريبًا.

وتتعارض حالة الشعب السوري بشكل صارخ مع الوضع العسكري في سوريا. حيث حافظ نظام بشار الأسد منذ فترة طويلة على استقرار الخطوط الأمامية واستعاد السيطرة على معظم المناطق الرئيسية في البلاد. والفضل يعود إلى روسيا، صديقة الأسد وحليفته منذ زمن طويل. وبعد تدخل روسيا العسكري في سبتمبر 2015، ومن خلال الحملات الجوية المنسقة لموسكو، وبدعم من القوات الخاصة ونخبة المرتزقة على الأرض، تمت استعادة السيطرة على معظم البلاد خلال عامين. وسيطرت القوات الموالية للأسد بشكل حاسم على النصف الذي يسيطر عليه المتمردون من مدينة حلب، ثاني أكبر مدينة في البلاد في أواخر عام 2016، وفي عام 2017 تم تطهير الأراضي من تنظيم الدولة الإسلامية في وسط وشرق سوريا. وعلى مدى أكثر من ثلاث سنوات، سيطر النظام السوري – أو ما تبقى منه – على غالبية أراضي البلاد.

وقد يشكل عجز المواطن السوري عن إطعام نفسه وأسرته إحراجا كبيرا لروسيا التي تلعب دور حليف سوريا الرئيسي. ولطالما سعى المسؤولون الأميركيون لتصوير الوضع من ذلك المنظور، ففي البداية تم تصوير روسيا وكأنها غارقة في "مستنقع" سوري، ولكن عندما أصبح من الواضح أن تكاليف البقاء في سوريا لم تكن باهظة الثمن بالنسبة إلى الروس، تحول الخطاب على أمل إجبار موسكو

ما يحصل في سوريا كارثة بكل ما تحمله الكلمة من معنى بالنسبة إلى الشعب السوري ولكن من منظور الأسد ما يحصل هو عبارة عن مخاطرة ولكن ليس بالقدر الذي قد يعتقده المرء

على تحمل المزيد من مسؤولية إعادة إعمار سوريا التي مزقتها الحرب.

ولكن موسكو وواشنطن تعملان وفق أجندة أعمال مختلفة. فعلى عكس الجهود الأميركية في أفغانستان والعراق الرامية إلى بناء الدولة، فإن روسيا غير مهتمة بتلك الأهداف الأميركية. وكان الدافع المهيمن للتدخل العسكري في سوريا في المقام الأول هو إنقاذ نظام حليف وإجبار القوى الغربية على التفكير في روسيا كلاعب جاد في الشؤون العالمية. وتؤكد ست سنوات من العمليات السياسية الفاشلة والمحادثات بين الحكومة والمعارضة، منذ دخول روسيا إلى سوريا في عام 2015 – في أماكن من جنيف إلى أستانة – عدم اهتمام الكرملين بفرض أي تنازلات حقيقية من طرف الأسد، حتى لو كان قادرًا على تقديم تلك التنازلات.

أما المساعدات الإنسانية فهي مشروع تهكمي بالنسبة إلى روسيا. فهناك الكثير من مقاطع الفيديو للجنود الروس وهم يقدمون الحبوب والطعام للسكان المحليين المحاصرين في جميع أنحاء سوريا بينما تعلو وجوههم الابتسامة، وذلك جزء من الحملة الدعائية الروسية التي تصور الجنود الروس وهم يوفرون الدعم للعائلات في كل من المناطق الحضرية والريفية. ومع ذلك، نادرًا ما يتم توفير المساعدات الروسية من دون حملات إعلامية مصاحبة لها. كما أظهر تحليل آخر أجراه جوناثان روبنسون لمجلس أتلانتيك في يونيو الماضي أن 98 في المئة من القرى السورية التي حصلت على مساعدات روسية على مدى السنوات الخمس الماضية تمت زيارتها مرة واحدة فقط، وهو عمل رمزي ليس له تأثير طويل المدى. وتواصل روسيا أيضًا التلاعب بشحنات الحبوب بالغة الأهمية للشعب السوري، حيث امتنعت عن تسليمها كما هو متفق عليه بسبب عجز ميزانية الحكومة السورية، وقد صادف آخر منع لتسليم الشحنات منتصف العام الماضي.

في نهاية المطاف، لا تهتم روسيا بتلك القضايا. فالسوريون الذين بقوا في المناطق الواقعة تحت سيطرة نظام الأسد في أشد حالات الخوف ومحبطون للغاية ولا تراودهم فكرة الانتفاض ضد الحكومة، وفق الكثير من الشهادات. وقد ظل جهاز الأسد الأمني قويًا بما يكفي لقمع أي إشارة للمعارضة، ويفكر معظم السوريين في الهروب من البلد أكثر من تفكيرهم في حمل السلاح ضد الحكومة مرة أخرى (أو لأول مرة). وفي الوقت نفسه، تلعب التطبيقات المحسوبة للقوى العاملة الروسية في أشكال كتائب الشرطة العسكرية المنتشرة في مناطق رئيسية أو مفارز أمنية شخصية لقادة النظام المهمين مثل اللواء سهيل حسن، دورًا كافيًا في ضمان أمن المناطق والشخصيات التي تعتبرها موسكو مهمة وحيوية. والبنية التحتية العسكرية الروسية في البلاد، ولاسيما قاعدة حميميم الجوية في اللاذقية (التي تخضع حاليًا لعملية تجديد وتوسيع كبيرة)، لا تتعرض للكثير من التهديدات وعليه يمكن مشاهدة الشعب السوري يحترق أو يتضور جوعًا من مسافة آمنة.

وما يحصل في سوريا هو كارثة بكل ما تحمله الكلمة من معنى بالنسبة إلى الشعب السوري. ولكن من منظور الأسد ما يحصل هو عبارة عن مخاطرة، ولكن ليس بالقدر الذي قد يعتقده المرء. أما بالنسبة إلى روسيا حليفة الأسد، فإن الأمر برمته لا يعدو أن يكون مصدرا من مصادر الإزعاج.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk